مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2 /2022،ص ص 309- 328

التعايش المذهبي بين المالكية والحنابلة في مصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)

The coexistence between the Malikis and the Hanbalis in Egypt and the Levant during the Mamluk era (648-923AH/1250-1517AD)

فوزي رمضاني[1,*]

[1] جامعة الاغواط، الجزائر f.ramdani@lagh-univ-dz

تاريخ الاستلام : 2021/09/23 ؛ تاريخ القبول : 2022/05/16 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

الملخص

يُعالج هذا المقال العلاقات بين المالكية والحنابلة في مصر والشام خلال العصر المملوكي، ويهدف أساسا إلى استجلاء مظاهر الانسجام والتعايش بينهما خلال تلك الفترة، والذي تجسّد في قنوات متنوعة ومتعددة، ما جعَلنا نستنتج ونُقرر أنّ ذلك هو المسْلك الأصيل في التعامل بين المذاهب السُّنِّية، والنموذج الراقي الذي ينبغي أن يُعمّم على بقية المذاهب، وبالتالي فإننا نوصي من يتطلع إلى البحث في تاريخ العلاقات بين المذاهب- خاصة السُّنِّية منها- أن يُبيِّن الوجه المشرق لها ولا ينساق وراء دعاة التهويل والتشويه، فيقع في فخ التعصب المذهبي المفضي إلى الفُرقة والشتات بين المسلمين ونحن في أمس الحاجة إلى رأب الصدع وجمع الكلمة.

الكلمات المفتاحية: مِصر، بلاد الشام، العصر المملوكي، التعايش المذهبي، المذهب المالكي، المذهب الحنبلي.

Abstract

This article deals with the relations between the Malikis and the Hanbalis in Egypt and the Levant during the Mamluk era, and it mainly aims to clarify the manifestations of harmony and coexistence between them during that period, which was embodied in various and multiple channels, which made us conclude and decide that this is the original course in dealing between Sunni sects, and therefore we recommend that anyone looking to research the history of relations between sects - especially the Sunni ones - to show the bright side of them and not be tempted by advocates of intimidation and distortion, so they fall into the trap of sectarian fanaticism that leads to division and diaspora among Muslims.

Keywords: Egypt, the Levant, the Mamluk era, sectarian coexistence, the Maliki school of thought, the Hanbali school of thought.

*المؤلف المراسل.

.

مقدمة :

شهد التاريخ الإسلامي تنوُّعًا مذهبيًا وعقَدِيًا طيلة عصوره التاريخية، حيث انقسم المسلمون على أنفسهم إلى فِرقٍ ومذاهب، وأصبح كلّ مذهب يسعى جاهدا لبسط نفوذه ونشر آرائه بقوة العلم والبرهان، وكُلٌّ منها يدّعي الوصل للحق، مع أن الأصل هو الوحدة ونبذ الفُرقة لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (سورة الأنبياء، الآية 92)، ومع ذلك وقع الاختلاف والافتراق في الدِّين، فصُنِّف منه الاختلاف المذموم المفضي إلى الشَّتات المنهِيِّ عنه، والاختلاف الحسَن الذي مآله الرحمة، ومنهُ الاختلاف في الفروع المحتمِلة وجوها متعددة (الطيبي، 1997م، ص3821، ج12).

والاختلاف في الفروع كما ورَد في الصنف الثالث هو المقصود، حيث أفرز في تاريخ الأمّة الإسلامية مذاهب متعدّدة عُرفت بالمذاهب السُّنيِّة وهي أربعة، المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ومع ذلك فقد تسلّل إليها داء التعصب المذهبي المقيت، وتمّت دراسة ذلك الجانب وتبيينه من قِبل الباحثين (عباسي، 1986م)، فسلّطوا عليه الضوء وأحاطوه بهالة كبيرة من الاهتمام، ورَأوا بأن وقوعه في الأمة أمرٌ حتميٌّ، فراحوا يدْرسونه ويتتبعون عِلَلَه–وهو أمرٌ مطلوب– مستشرفين الحصول على وصفات علاجية ووقائية تحول دون الوقوع فيه، ولكن مع ذلك فإنّه كان هناك جانبٌ مشرقٌ في التعامل بين أصحاب تلك المذاهب نرى حتمية دراسته، وتبيينه على أساس أنه النموذج الراقي للتعامل بينهم، فهُمْ أصْلُ الداء، والدواء أحيانا يُستخرج من الداء، ولذلك ارتأينا أن نُسلِّط الضوء في دراستنا على نموذج حصل في رقعة إسلامية، وهي مصر والشام على اعتبار أنهما كانا إقليمًا واحدًا، اخترنا لها إطارًا زمنيًا تمثَّل في العصر المملوكي، فجاء عنوان المقال كالتالي:**"التعايش بين المالكية والحنابلة في مصر والشام خلال العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م)"**.

ونشير هنا إلى أنّ اختيارنا المذهبين المالكي والحنبلي لدراستنا خلال الفترة الزمنية السالفة الذِّكر كنموذج للعلاقات بين المذاهب السُّنِّية، لنستبين ملامح الانسجام والتوافق، بل والتعايش المذهبي الذي ارتسم في عدة مظاهر سنُوردها لاحقًا.

أمّا بالنسبة لإشكالية البحث، فإنها تتمثل في السؤال التالي: فيم تمثّلت مظاهر التعايش والانسجام بين المالكية والحنابلة في مصر والشام خلال العصر المملوكي؟.

ثمّ إنني اعتمدتُ في حل الإشكالية المطروحة منهجًا يقوم على الاسترداد الذي يغلب عليه الوصف، كما استعملتُ المنهج الإحصائي لإحصاء علماء المالكية والحنابلة والوقوف على نشاطاتهم الدّالة على التقارب بينهما، بحُكم أنّ الدراسة تقوم على هاتين الفئتين، إضافةً إلى توظيف المنهج النقدي التحليلي الذي يعتمد على جمع المادة ونقدها.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه، رأيت تتبع خطة عمل مكوَّنة من مِحورين رئيسيين هما: أولا: التعريف بالمذهبين ومناطق انتشارهما في العالم الإسلامي لنرى حظ مصر والشام من تواجدهما، والثاني: مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنبلي في مصر والشام خلال العصر المملوكي، ضمّنتُه ثمانية مظاهر نرى أنها تفي بالغرض المطلوب من الدراسة، وأخيرا خاتمة ضمّنتها أهم النتائج المتوصل إليها من هذا المقال.

I– التعريف بالمذهبين وتحديد مناطق انتشارهما في العالم الإسلامي: ونبدأ بـ:

1.I–المذهب المالكي ومناطق انتشاره في العالم الإسلامي: يُنسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي، المولود سنة 93هـ/711م، والمتوفى سنة 179هـ/795م على الصحيح (ابن فرحون، ص133، ج01)، وقد نشأ هذا المذهب بالمدينة وهي موطن الإمام مالك الذي عُرف بعالِم المدينة (ابن شاس، 2003م، ص04، ج01)، ثم انتشر تدريجيا في باقي المناطق (باشا، 1996م، ص64).

تقوم أصول هذا المذهب على الكتاب ثم السُّنّة التي يدخل فيها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة وأقْضِيتهم وعمل أهل المدينة، ثم القياس، وهو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر فيه نص على حكمه في ظل وجود وصف مشترك بينهما يكون هو علة الحكم التي بُني عليها (أبو زهرة، ص397).

ذكر القاضي عياض المالكي(ت544هـ/1149م) مناطق انتشار المذهب المالكي فقال:"غلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر وما والاها من بلاد أفريقية والأندلس

وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان إلى وقتنا هذا، وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً وضعف بها بعد أربعمائة سنة، وضعف بالبصرة بعد خمسمائة سنة وغلب من بلاد خراسان على قزوين...وظهر بنيسابور وكان بها وبغيرها أئمّة ومدرِّسون ... وكان ببلاد فارس، وانتشر باليمن وكثير من بلاد الشام"(عياض، 1965م، ص65، ج01).

I.2– المذهب الحنبلي ومناطق انتشاره في العالم الإسلامي: يُنسب إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المولود سنة 164هـ/780م ببغداد، والمتوفَّ بها سنة 241هـ/855م (ابن الجوزي، 1409هـ، ص13وبعدها)، وهو رابع المذاهب السنية التي لقيت قبولا وانتشارا واستمرارية في الأمة الإسلامية.

ذكر ابن فرحون أن مذهب ابن حنبل ظهر بغداد، ثم انتشر في كثير من بلاد الشام، وضَعُف خلال القرن الثامن الهجري (ابن فرحون، ص62، ج01)، وانتشر كذلك بمصر والعراق وحران، وشبه الجزيرة العربية (التركي، 2002م، ص227، ج01)، غير أن سيرورة انتشار مذهبه لقِيَها من التضييق والعنت الكثير، مما حال دون ظهوره وتأخره في الانتشار في مناطق أخرى (باشا، 1996م، ص88–91).

ونشير هنا إلى نقطة مهمة، وهي طريقة تأسيس المذهب الحنبلي ومراحل تدوينه، حيث يعتبرها بعض المؤرخين شبِيهة بالمذهب المالكي الذي تكوَّن بنفس الطريقة، المتمثلة في أسْمِعة كتَبَها أصحاب الإماميْن من بعدهما (التركي، 2002م، ص98، ج01).

ثم بنظرة متمعنة للتعريفين السابقين، نستشف نقاط التقارب والانسجام المفضي إلى التعايش بين أصحاب المذهبين، إلا من شاء أن يحيد عن هذا المسلك الذي رسمه المتقدمون من كِلا الفريقين، والذي هو منهج الإنصاف في تقريب أوجه التشابه والتآلُف، والنّأي عن مزالق الاختلاف والافتراق.

II– مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنبلي:

من خلال اطّلاعنا على المصادر التاريخية التي أرّخت للمذهبين المالكي والحنبلي تبيّن لنا أن هناك مادة علمية مُعتبَرة تحمل دلالات واضحة على التعايش بين المذهبين

المالكي والحنبلي في مصر والشام خلال فترة العصر المملوكي، وقد عمِلْنا على تصنيفها إلى نقاط متعددة نُوردها كالآتي:

II.1- تقدير علماء المذهبَين وثنائهم على بعضهم البعض:

حيث أنّ هذا أمرٌ مهمٌّ لم يَخْلُ منه علماء عصر، وفيه من الإنصاف والاعتراف بفضل الآخرين –لاسيما بين العلماء– الخير الكثير للأمة، فبثنائهم على بعضهم وتقديرهم لفضل غيرهم إشارات واضحة ودلالات ساطعة لتلامذتهم وأتباعهم على أن ذلك هو المنهج القويم والمسلك الرشيد في التعامل مع المخالِف والتعايش معه وتقبُّل رأيه، فهذا الشيخ ابن تيمية الحرّاني الحنبلي (ت728هـ/1327م)، بيّن صحة أصول المذهب المالكي وتفضيله في مصنَّف خاص وسمه بـ"تفضيل مذهب الإمام مالك وأهلِ المدينة وصِحّة أصوله" (ابن تيمية، 2006م)، وهذا ليس غريبا، فأحمد بن حنبل أخذ عن الشافعي، والشافعي تلميذ الإمام مالك، وهو القائل عن نفسه:"مالك أستاذي وعنه أخذتُ العلم"، فإمامة مالِك لهما ظاهرة (الدسوقي، ص19، ج01).

كما أشار في هذا الجانب الشيخ ابن تيمية الحراني الحنبلي في مُصَنَّفِه السالف الذِّكر إلى أن الإمام أحمد بن حنبل كان دائما يُفضِّل رأي الإمام مالك، ويرى بأنه أعلمَ بسُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وآثارِه مِن غيره (ابن تيمية، 2006م، ص72)، وربما هذا ما جعل ابن تيمية يتشرّب فكرة أفضلية الإمام مالِك عن غيره من أصحاب المذاهب الأخرى، مؤصِّلا لذلك من قولِ صاحبِ مذهبِه، ويُصنِّف فيه كتابه السابق، وهذا إقرار منهم بالفضل والتقارب والانسجام بينهم.

أمّا عن تقدير العلماء بعضهم لبعض خلال الفترة المعنية بالدراسة فإننا نذكر نماذج متعددة من أصحاب المذهبين، حيث أطلعتنا بعض المصادر التاريخية عن ابن تيمية الحنبلي (728هـ/1327م) الذي تعرّض لمحنة كبيرة في زمانه، أنّ جماعة من العلماء غير الحنابلة اعترفوا بعُلوِّ كعبه في العلم، ومنهم المالكية، فلقَّبوه بشيخ الإسلام، ونذكر على سبيل المثال قاضي المالكية بمصر الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي

(ت843هـ/1440م)، وإن كان متأخرا في الزمن عن ابن تيمية إلا أنه أنْصفه، وذكَر بأنّ إمامة ابن تيمية ظاهرة لا تحتاج إلى استدلال، كما أنكر على مكفِّريه، وشنَّع على من يُنكر وصْفَه بشيخ الإسلام (ابن ناصر الدين، 1991م، ص111).

كما حُكي عن تقي الدين ابن دقيق العيد المالكي (ت702هـ/1303م) أنه اجتمع بابن تيمية الحراني الحنبلي، وبعد سماع كلامه قال له:"ما كنت أظن أن الله تعالى بقي يخلق مثلك" (ابن ناصر الدين، 1991م، ص111)، ولما سُئل بعد ذلك اللقاء عنه قال:"رأيت رجلا العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد" (ابن ناصر الدين، 1991م، ص111)، ففي هذا الكلام ارتقاء فِكر وسموّ أخلاق، واعتراف من المالكية للحنابلة بالرسوخ في العلم، وهذا ليس غريبا، فإنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه.

ونظرا لِما نال ابن تيمية من الأذى في زمانه من قُضاة المذاهب الأخرى بما فيهم بعض المالكية، فإنّ كلمة الحق انطلقت من أفواه الصادقين والمخْلِصين من المالكية الذين نأوا بأنفسهم عن الوقوع في فخ التعصب المذهبي المقيت، فامتلأت كُتب التاريخ بمواقفهم المنصفة تجاه ذلك العالِم الذي أقرُّوا باعتداله ونبوغه وتفوقه، منهم شيخ المالكية في زمانه بدمشق أَبو إسحاق اللَّوزي (ت687هـ/1288م)، قال:"كان شيخنا شيخ الإسلام شمس الدين قدوة الأنام، حسنة الأيام، مِمَّن تفتخر بِهِ دمشق على سائر البلدان، بَل يزهو بِهِ عصره عَلَى متقدم العصور والأزمان، لما جمع اللَّه له من المناقب والفضائل التي أوجبت للأواخر الافتخار على الأوائل" (ابن رجب، 2005م، ص178، ج04)، فوصْفُه له إقرارٌ منه بالمكانة التي استحقّها ابن تيمية في زمانه، فضلا عن الإنصاف الذي توَشّحَهُ فُضلاء المالكية إلى جانب فُضلاء الحنابلة، فمثَّلوا حلقة مهمة من حلقات التعايش بين المذاهب السُّنِّية في مصر والشام خلال العصر المملوكي.

II.2- الإنصاف في تقبُّل آراء الغير ومراعاتها من خلال الفتاوى والمصنفات:

إذْ كان هذا دأبُ الأئمّة الأربعة، حيث ثبت عنهم نهيُهم عن تقليدهم والتعصُّب لأرائهم من غير دليل (الدهلوي، 1983م، ص104)، ووجدْنا من علماء الفترة المعنية

بدراستنا مَن سار على مِنوالهم في ذلك، فهذا شهاب الدين القرافي المالكي (ت684هـ/1285م)، يستدل كثيرا بأقوال الحنابلة، ويصِفهم بالسادة الحنابلة في مواضع متعددة من كتابه، كما وجدناه يختار مفردات تحمل معنى التعايش والاعتراف بأفضلية الحنابلة في بعض القضايا، من ذلك حين حديثه عن شروط الاجتهاد المعتبرة في القاضي، فيقول بأنها مُتعَذِّرة في زمانه، ويستطرد قائلا:"...وفي الإنصاف من كُتُب السادة الحنابلة أنه من زمن طويل عُدِم المجتهد المطْلَق"(الفروق، ص122، ج02).

وتَجْدُر بنا الإشارة إلى أن القرافي كان يَنْبُذ التعصب المذهبي ويُنصِف مخالِفه إذا قَوِيت حُجّته، وسلك هذا المسلك حتى مع المعتزلة فنجدُه ينصر رأيهم في بعض القضايا على حساب مذهبه، ومن ذلك إثبات الحق معهم حين مناقشته قاعدة "المأمور به يصح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير"، فأورَد قولا عن مذهبه يتضمن صحة النهي مع التخيير كالأمر، وذكر في مقابِله رأي المعتزلة المتمثل في المنع وقال:"...والحق مع المعتزلة في هذه المسألة دون أصحابنا" (القرافي، ص08، ج02).

كما نشير هنا أن هذا المسلك الذي سلَكه القرافي المالكي في إنصاف الغير هو منهجٌ ربّانيٌ أمرَ به الله تعالى حتى في التعامل مع الأعداء، وذلك في قوله: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ٨**﴾ (سورة المائدة، الآية 08).

كما نذكر في هذا الجانب مثالًا مقابلًا عن إنصاف الحنابلة للمالكية ومراعاة قدرِهم والاعتراف بمكانتهم، وهو ابن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت795هـ/1393م)، حيث ضمَّن كتابه الخاص بطبقات الحنابلة كلاما حسنا عن تعبير المنامات والرؤى للإمام شهاب الدين القرافي المالكي(ت684هـ/1285م)، واختار له سياقا مناسبا لذِكْره في كِتابه حين ترجم لأحد علماء الحنابلة، ثم استطرد في ذلك متعجبا من ملكَته في التعبير قائلا:" فكان يتحدّث بالعجائب والغرائب فِي المنام اللطيف، ويخرج هذه الأشياء الكثيرة، والأحوال المتباينة، ويخبر فيه سنن الماضيات والحاضرات والمستقبلات،

وينتهي فِي المنام اليسير إِلَى نَحْو مائة من الأَحْكَام بالعجائب والغرائب" (ابن رجب، 2005م، ص290).

ومن الأمثلة أيضا في سِياق الحديث عن التعايش بين أصحاب المذهبين إنصاف الأَخوَين المالكِيَين عبد الله بن أبي الوليد (ت643هـ/1246م)وأبي عمرو بن أبي الوليد (ت745هـ/1345م) لابن تيمية الحرّاني حينما تعرَّض للحبس من قِبل قُضاة المذاهب الأربعة بما فيهم قاضي المالكية تقي الدين محمد بن أبي بكر الإخنائي (ت750هـ/1349م) بسبب فتواه في مسألة المنع من السفر إِلَى قبور الأنبياء والصالحين، فاتهموه بالانتقاص من الأنبياء، واعتبروا ذلك كفرا، فقام الأخَوان السَّالف ذِكرهما من المالكية بإصدار فتوى أَنَّهُ لا وجه للاعتراض عليه فيما قاله أصلًا، وأنه نقل خلاف العلماء فِي المسألة، ورجح أحد القولين فِيهَا، واعتبَرا ذلك من خطأ المجتهدين المغفور لهم(ابن رجب، 2005م، ص519، ج04)، فلم يمنعهما انتماؤهما إلى مذهب القاضي الذي حكَم عليه بالسجن من الصدح بالحق ولو كان صاحب الحق مخالفا لهم في المذهب، وبالتالي فإننا نرى هذا من الأعمال المشرفة للمالكية في مصر والشام خلال حقبة الدراسة، التي تسمح لنا بتصور مدى التقارب بين المذهبين المالكي والحنبلي في ظل وجود نماذج عملت على توسيع الهُوَّة بينهما، وإضرام نار التعصب المذهبي الذي نخر عظم الأمّة الإسلامية طويلا.

كما نذكر أيضا في سياق الحديث عن ابن تيمية ومحنته، إنصاف الكثير من علماء المذاهب الأخرى له، حتى أن منهم من انبرى لتبرئته والاعتراف بمكانته العلمية،ومراعاة قدْره وإنزاله منزلته اللائقة، فتُطلعنا المصادر التاريخية عن موقف مُشَرِّف في هذه القضية لقاضٍ مالكي هو الشيخ نور الدين الزواوي(ت769هـ/1368م)، حيث رفض حبس ابن تيمية في مسألة منعِه الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم، ورأى بأن يكون في موضع يليق به، فانتهى به المطاف إلى الحبس (ابن رجب، 2005م، ص515، ج04)، واختياره هذا المسلك وإن أفضى به إلى السجن فقد رصّع به اسمه ضمن قائمة العلماء الربانيين الذين لا يخافون في الحق لومة لائم، كما ساهم في صقل المنهج الرصين الذي تَبَنّاه من

سبقَه من علماء مذهبه في التعامل مع المخالِف صاحب الحق دون تحيُّز أو انتقاص.

II.3- المَشْيَخة والتّلمذة بين أصحاب المذهبين المالكي والحنبلي:

نقصد به أن المنبع والمعين واحد، وهذا من الأمثلة الراقية في نظرنا، إذ تتلاقح الأفكار، وتتقلص الهوات، وتحصل به المودة والألفة، ويحدُث التعايش، وقد حفظت لنا كتب التاريخ نماذج كثيرة، نذكر منها الشيخ الفقيه أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي(ت684هـ/1286م)، درَس على يديه من الحنابلة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي المقدسي (ت728هـ/1328م)، حيث أخذ عنه أصول الفقه (ابن حجر، 1972م، ص307، ج01).

وممن طلب العلم على يد ابن دقيق العيد المالكي (ت702هـ/1303م) مِن الحنابلة شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن مسعود بن احمد الحارثي ثم المصري، المولود سنة 671هـ/1272م، والمتوَفَّى سنة 732هـ/1332م، أفادتنا بعض المصادر بأنه أخذ عنه الأصول (ابن رجب، 2005م، ص40، ج05).

بالمقابل، تتلمذ على الحنابلة كثير من المالكية نذكر منهم الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي (ت676هـ/1278م)، إذ أطلعتنا بعض المصادر التاريخية بأنه درَس على يديه شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ/1286م)، حيث سمع عليه مصنَّفه "وصول ثواب القرآن" (ابن فرحون، ص236، ج01)، وتتلمذ عليه أيضا شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي (ت715هـ/1316م)، ذكرت المصادر بأنه سمع عليه الحديث بالقاهرة (ابن فرحون، ص317، ج02).

كما تلقّى الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد المالكي (ت702هـ/1303م) العِلم أيضا على يد الشيخ فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الحنبلي (ت690هـ/1291م) (الصفدي، 2000م، ص121، ج20).

II.4- المؤسّسات العِلمية المشتركة بين المالكية والحنابلة:

من الأمثلة التي تحمل إشارات عن التعايش بين المذهبين المالكي والحنبلي خلال الفترة المعنية بالدراسة، الاجتماع في مؤسسة علمية واحدة قصد التعليم، حيث أتحفتنا المصادر التاريخية بمدارس مشتركة بينهما، كان المدرّسون يُختارون عموما من كبار العلماء ذوي الكفاءات العالية فيتصدّرون المجالس العلمية ويقصِدهم طلبة العلم من شتى المذاهب السُّنية، ويطرحون المواضيع العلمية ويتدارسونها فيما بينهم، كلٌّ يُدلي بدلوه وينتصر لمذهبه طيلة فترة الدرس، ثم ينتقلون إلى درس آخر وهكذا (ابن بدران، 1985م، ص105)، ومن أمثلة تلك المؤسسات:

II.4-1-المدرسة الصالحية:بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب (حَكم بين سنتي: 637-647هـ/1240-1249م)، ووقفَها على المذاهب الأربعة سنة 641هـ/1243م (المقريزي، 1998م، ص465، ج03)، وقد شُيِّدت في القاهرة، وهي مشتملة على أربعة مدارس في بناية واحدة، كما أنها أول مدرسة بمصر يُعمل بها دروس للمذاهب الأربعة (المقريزي، 1997م، ص38، ج01، ق01).

والملاحَظ أن بعض المصادر تذكرها باسم المدارس (الحنبلي، 1996م، ص341) وليس المدرسة، وقد شبَّهها الباحث خالد كبير علال بالكُلِّية تضم أربعة أقسام (كبير علال، 2003م، ص237)، ولها باب رئيسي واحد مشترك يوصل إلى بابين متقابلين على جانبي المدخل، أحدهما يؤدي إلى المدرستين الشافعية والمالكية، والثاني يوصل إلى المدرستين الحنفية والحنبلية (فكري، 1969م، ص62، ج02)، وما يزال بعض أطلالها قائما إلى اليوم .

درّس بها من المالكية الشيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ/1285م)، حيث ذكرت لنا المصادر التاريخية أنه قام بالتدريس بها بعد وفاة الشيخ شرف الدين عمر بن عبد الله السبكي المالكي (ت669هـ/1269م)، وانتفع به طلبة العلم (ابن تغري، ص233، ج01).

كما درّس بها من الحنابلة الشيخ شمس الدين أبي بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، نزيل مصر (ت676هـ/1278م)، وكان رأس الحنابلة

بمصر في زمانه (ابن رجب، 2005م، ص143، ج04)، كما درّس بها أيضا الشيخ الفقيه شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي ثم المصري(ت732هـ/1332م)، وكان شيخ المذهب بالديار المصرية (ابن رجب، 2005م، ص40، ج05).

II.4-2-الظاهرية الجديدة: وهي المعروفة بالظاهرية البرقوقية الجديدة في القاهرة، بناها السلطان الملك الظاهر برقوق، حيث شرع في بنائها سنة 786هـ/1384م، وأتمّها سنة 788هـ/1386م وجعل فيها دروسا على المذاهب الأربعة، إضافة إلى دروس أخرى في التفسير والحديث والقرآن (السخاوي، ص12، ج03).

درّس بها من المالكية القاضي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل البكري المصري، المعروف بابن المكين (ت803هـ/1400م)، ولم يزل مدرّسا بها إلى غاية وفاته، وكان ديّنا خيّرا (شهبة،1994م، ص241، ج04).

ولم نعثر في حدود ما اطّلعنا عليه من مصادر على من درّس بها من الحنابلة، غير أنه من المؤكد وجود نشاط علمي بها للحنابلة للشرط المذكور من مؤسِّسِها.

II.4-3-المدرسة السَّيفية: وهي مدرسة مشتركة بين المالكية والحنابلة، أنشأها الأمير سيف الدين علي بن علم الدين سليمان بن جندر (ت622هـ/1225م) (ابن شداد، 1991م، ص286، ج01، ق01).

ذكر المؤرخ ابن الشحنة الحنفي (ت890هـ/1485م) بأن هذه المدرسة قد نُسيت، وهي مغلقة في زمانه، فقام بفتحها (ابن الشحنة، 1984م، ص128)، ولكن لم يعط تفسيرا حول أسباب غلقها ولا تفصيلا عن ممارسة النشاط العلمي بها، سوى ما ذَكَره من إعادة فتحها على يده، وما يهمُّنا هو وقْفُها على أصحاب المذهبين المعْنِيَين.

II.4-4-المدرسة المنصورية: أنشأها السلطان المنصور سيف الدين قلاوون الذي حَكم بين (678-689هـ/1279-1290م) بالقاهرة، ورتّب بها دروسًا على المذاهب الأربعة، كما زوَّدها بخزانة كتب (السيوطي، 1967م، ص264، ج02).

درّس بها الشيخ تقي الدين بن شاس المالكي (ت684هـ/1285م)، وكان تدريسه بها بناءا على تقليد رسمي من السلطان، كما درّس بها من الحنابلة الشيخ تَقي الدين عبد الغني بن محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد ابن القاضي شمس الدين ابن العماد (ت710هـ/1311م)، وكان فاضلا في مذهبه (ابن حجر، 1972م، ص187، ج03)، وأيضا الشيخ الفقيه شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي ثم المصري (ت732هـ/1332م)، وكان شيخ المذهب بالديار المصرية (ابن رجب، 2005م، ص40، ج05).

ونشير في هذه الجزئية إلا أن ما ذكرناه ما هو إلا أمثلة بسيطة، وهي غيض من فيض عن نشاط المالكية والحنابلة جنبا إلى جنب في المؤسسات العلمية المشتركة بينهما، والتي تمثل انفتاحا علميا بينهما، وهذا الأمر متكرر حتى عند غيرهما من المذاهب السنية، حيث تذكر المصادر التاريخية كمثال لذلك مجلس الشيخ سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان الكناني البلقيني ثم القاهري الشافعي (ت805هـ/1402م)، كان يحضر عنده فقهاء المذاهب الأربعة ويُقرئهم المصنفات العلمية (السخاوي، ص87، ج06).

II.5- مكان جلوس القضاة المالكية والقضاة الحنابلة:

قد يبدو من خلال هذا العنوان أنه لا يحمل أي دلالة، ولكن حين نتأمل النصوص التاريخية التي وردت في المصادر التاريخية نستطيع أن نستبين منها ملمحا من ملامح التقارب بين المالكية والحنابلة، حيث كان السلطان المملوكي يجلس يومي الاثنين والخميس بدار العدل طول السنة ما عدا شهر رمضان، وكانت العادة أوّلا أن يجلس قضاة القضاة من المذاهب الأربعة عن يمينه، وأكبرهم الشافعيّ، وهو الذي يلي السلطان، ثم إلى جانب الشافعيّ الحنفيّ، ثم المالكيّ، ثم الحنبليّ (المقريزي، 1998م، ص364، ج03).

كما كان ترتيب جلوس قضاة القضاة الأربعة في حضرة نائب السلطنة على الوجه الذي ذكرناه أيضا، فيُطلعنا القلقشندي بتفاصيل ذلك قائلا:" ويجلس قاضي القضاة الشافعيّ عن يمين النائب على نحو ثلاثة أذرع منه، مسندا ظهره إلى جدار صدر القاعة،

ويجلس قاضي القضاة الحنفيّ عن يمينه، وقاضي القضاة المالكيّ عن يمين الحنفيّ، وقاضي القضاة الحنبليّ عن يمين المالكيّ" (القلقشندي، ص202، ج04).

وقد تكون هناك تفسيرات لهذا الترتيب، ولكن لا تمنعنا من استنطاق النصوص التاريخية واستخراج الإشارات –على بساطتها– للوقوف على مدى التقارب والتعايش الحاصل بين أصحاب المذهبين المعنيين بدراستنا.

II.6– الانتقال بين المذهبَين المالكي والحنبلي:

بيّنت لنا كتب الطبقات والتراجم أمثلة مُقتضبة لعلماء غيّروا مذهبهم من المالكية إلى الحنابلة والعكس، وقبل الخوض في تفاصيل هذه النقطة نود أن نشير إلى أن علماء الفترة المعنية بدراستنا لهم رأيٌ فيها، فقد أورد شهاب الدين القرافي المالكي (ت684هـ/1285م) في كتابه "الذخيرة" رأيا مفاده جواز الانتقال من مذهب إلى آخر وقيّد ذلك بشروط ثلاث، وأضاف أيضا بأن "المذاهب كلّها مسالك إلى الجنّة وطرُق إلى السعادة، فمن سلك منها طريقا وَصَلهُ" (القرافي، 1994م، ص140، ج01).

ففي هذا الكلام معنى واضحًا دالّا على نبذ التعصب المذهبي المفضي إلى الفُرقة والتناحر، ويؤيد هذا الرأي أحد كبار علماء الحنابلة هو ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت728هـ/1328م)، إذ يقول كلاما لطيفا يشير فيه إلى نبذ التعصّب، وأن من أصاب الحق فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر وخطؤه مغفور له (ابن تيمية، 1995م، ص292، ج20)، وهذا –في نظرنا– هو المنهج القويم في رؤية مذاهب الغير والتعامل معها.

فمِن أمثلة المنتقلين بين المذهبين نذكر الشيخ أحمد بن علي بن عبد الوهاب الإسكندراني(ت913هـ/1508م)، ذكر المؤرخون أنه كان مالكيا ثم انتقل إلى الحنابلة، وقد عُدّ في طبقاتهم، كان يسعى في قضاء الحنابلة، ثم تولى ابنه إبراهيم هذا المنصب بعده طويلا (السخاوي،1993م، ص123، ج01)، وانتقاله إلى المذهب الحنبلي لم يكن وحده، بل جرّ معه ابنه الذي تبوّأ في المذهب مكانة علية.

كما نورد في هذه الجزئية لطيفةً مهمّةً، تحمل ملمحًا رائعًا من ملامح الانفتاح والانسجام بين المذاهب السُّنِّية، إذ تذكر المصادر أحد العلماء الذين عاشوا خلال القرن التاسع الهجري، واتسعت صدورهم واستوعبت كل تلك المذاهب، وهو الشيخ عبد القادر بن حسن بن عليّ الغمري ثمَّ القاهري البخانقي المعروف بِابْن فقوسة الذي عاش خلال القرن التاسع الهجري، حيث رزقه الله خمسة من البنين، فوجّه كل واحد منهم إلى مذهب، فكان جلال الدّين مُحَمَّد وزين العابدين مُحَمَّد وشهاب الدّين أَحْمد حنابلة، وأَبُو الفتح محمد حنفيًا، وأبو الحسن عليّ مالكيًا (السخاوي، ص266، ج04)، وهذا من المظاهر النادرة التي تحمل دلالة واضحة على أنه يسَع المنتسبين إلى المذاهب السُّنِّية ما وسِع أفراد الأسرة السالفة الذِّكر من التعايش والانسجام بعيدا عن مزالق التعصب المفْضي إلى الفُرقة والتشتت المنهي عنه في ديننا الحنيف، لقوله تعالى:﴿**وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ**﴾ (سورة المؤمنون، الآية 52).

ونشير هنا إلى نقطة مهمة مفادها أنه على الرغم من قلة عدد المتحولين بين المذهبين فإن البعض يعتبره سلبية بالنسبة للمذهب، إذ أنه يفقد مجموعة من العلماء الذين بإمكانهم دعم وجود المذهب وتوسيع دائرة انتشاره، ولكن -في نظرنا- نعتبره ظاهرة صحية تثبت مدى الانفتاح بين المذهبين والتعايش بينهما، رغم وجود معوقات أفرزَتها ظروف سياسية أو فكرية في فترة ما.

II.7- اتفاق المالكية وبعض علماء الحنابلة على العقيدة الأشعرية:

يتفق المؤرخون على أن دولة المماليك ما هي إلا امتداد لأسلافهم الأيوبيين، وقد تبوّؤوا مكانة مرموقة في العالم الإسلامي بعد انتصارهم التاريخي في معركة عين جالوت سنة 658هـ/1260م، وورثوا عن الأيوبيين المذهب الأشعري، وتوَلَّوا نُصرته وحمايته، يقول المقريزي:"فلذلك عقدوا – أي الأيوبيين- الخناصر وشدّوا البَنَان على مذهب الأشعري وحمَلوا في أيام مَوَاليهم كافة الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك" (المقريزي، 1998م، ص425، ج03) .

أما عن انتساب المالكية وبعض الحنابلة للعقيدة الأشعرية خلال العصر المملوكي، فقد قرّر ذلك كثير من المؤرخين من بينهم تاج الدين السبكي (ت771هـ/1370م)، حيث قال:"وهؤلاء الحنفيّة والشافعيّة والمالكية وفُضلاء الحنابلة –وللّه الحمد– في العقائد يدٌ واحدة كلهم على رأي أهل السنَّة والجماعة، يدينون اللّه تعالى بطريق شيخ السنّة أبي الحسن الأشعري رحمه اللّه" (السبكي، 1986م، ص62).

ومن أمثلة المنتسبين للمذهب الأشعري من المالكية الشيخ ناصر الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الاسكندراني، المعروف بابن المنيّر (ت683هـ/1284م)، أشعريته واضحة في مصنَّفاته، خصوصا في كتابه "الانتصاف من الكشاف" الذي صرّح فيه بانتسابه إليهم وانتحاله مذهبهم (الزمخشري، 1998م، ص209، ج01).

كذلك الشيخ شهاب الدين القرافي (ت684هـ/1285م)، ثبتت أشعريته من خلال مصنّفاته العديدة (الوكيلي، 1996م، ص504)، بل ساهم ببعضها في شرح عقيدة الأشاعرة، ومنها شرحُه لكتاب"الأربعين في أصول الدين" للفخر الرازي (ت606هـ/1209م)، الذي يُعدُّ من كبار الأشاعرة المتأخرين (السبكي، 1413هـ، ص80، ج08).

وأيضا الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد (ت702هـ/1302م) تقمّص عقيدة الأشعري وعضّ عليها بالنواجذ، وعَدّهُ تقي الدين السبكي في الطبقة السابعة من طبقات الأشاعرة (السبكي، 1413هـ، ص373، ج03).

يضاف إلى هؤلاء كذلك الشيخ تاج الدين أبي حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي السكندري، المعروف بالفاكهاني (ت734هـ/1333م)، تأثّر بشيوخه الذين تتلمذ عليهم، وسلك مسلكهم في العقيدة فتبنّى عقيدة الأشاعرة، وثبت ذلك في مصنفاته (الفاكهاني، 2007م، ص12).

وممن كان من الأشاعرة أيضا من علماء مالكية حقبة الدراسة الشيخ عبد الرحمن بن جوهر بن عبد الحي الغزّي (ت بعد 766هـ/بعد 1365م)، أفادتنا المصادر التاريخية بأنه كان مالكيا أشعريا (الزركلي، 2002م، ج03، ص303).

أمّا عن الحنابلة فإننا نذكر كمثال لانتساب بعضهم إلى عقيدة الأشاعرة الشيخ برهان الدّين إبراهِيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي الزرعي(ت741هـ/1341م)، وكان من أذكياء الناس، ذا إنصاف في البحث على حد قول المؤرخين (ابن حجر، 1972م، ص15، ج01).

ونشير هنا إلى أن تشرُّب الحنابلة للعقيدة الأشعرية لم ينحصر في الفترة المملوكية فحسْب، بل كان موجودا قبْلها، وقد حفظت لنا كتب التراجم أسماء كثير منهم (كبير علال، 2003م، ص528).

ثم نقول في نهاية هذه الجزئية إنّ العقيدة الأشعرية وإن انتصرت لها السلطة الأيوبية والمملوكية، فإنها جمعت بين المذهبين المالكي والحنبلي، وقرّبت بينهما، وصارت الأرضية العقيدية لكثير منهما، فالتقّا حولها واتفقا عليها، وصارت مشربًا مشتركًا لهما على حد قول المؤرخين.

II.8- اعتماد كُتب المذهبين بينهما: يُعتبر هذا الجانب من الجوانب المهمة للمهتمين بالبحث في تاريخ العلاقات بين المذاهب السُّنية، لِما تحمله من دلالات واضحة، وإشارات ساطعة على مدى الانفتاح الحاصل بينها، وقد أحصينا نماذج عديدة منها بين المالكية والحنابلة في مصر والشام خلال العصر المملوكي، نذكر منها اطِّلاع القرافي المالكي(ت684هـ/1285م) على كتُب الحنابلة واعتمادِها في مصنَّفاته، ومن ذلك قوله في كتابه "الفروق":"...وفي الإنصاف من كُتُب السادة الحنابلة..."(القرافي، ص121، ج02)، فنفهَم منه مدى توسُّعه في الوقوف على آراء الحنابلة من خلال مصنّفاتهم الخاصة بمذهبهم، وإيرادها في كتُبه.

زد على ذلك، فقد اتحفتنا بعض المصادر بمجلس علمي جمع مالكيا بحنبلي، حيث قام قَاضِي الْقُضَاة نور الدّين عليّ بن إبراهيم المالكي المصري(ت878هـ/1474م) بإقراء كِتابين في الفقه الحنبلي هما كتاب "الخرْقي"، وكتاب "المقنِع" قراءة بحث وفهْمٍ لِمُجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (ت928هـ/1522م)، وذَكر هذا الأخير واصفا تمكُّن شيخه المالكي بأنه كان يُقرر العبارة تقريراً حسنا لعلّ كثيرا من أهل المذهب-أي الحنبلي- لا يُقرّره (العليمي، ص04، ج01).

كما قام علماء من المالكية بشرح كتب للحنابلة، والعكس أيضا، ومن ذلك ما قام به الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت781هـ/1380م) الذي عاش ردحا من الزمن بالقاهرة، حيث شرَح كتاب "العمدة في الأحكام" للحافظ عبد الغَني المقدسِي الحنبلي (ت600هـ/1204م)، في خمس مجلدات، سماه "تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام" (التركي، 2002م، ص195، ج02).

هذا عن اهتمام المالكية بمصنّفات الحنابلة شرحًا وتدريسًا، أما العكس فإنّ الأمثلة متعدِّدة، نُورد منها ما قام به ابن عبد الهادي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت744هـ/1344م)، حيث صنَّف كتابا وسَمه ب"المحرَّر في الأحكام"، لخّص فيه كتاب "الإلمام" لابن دقيق العيد المالكي (ت702هـ/1303م) (حاجي، 1941م، ص158، ج01).

وما نستشفُّه في هذا الجانب أن اهتمام أصحاب المذهبَيْن بمُصنفات كل منهما – اطِّلاعاً وإقراءً- دليل بيِّن على الوجه المشرق للعلاقات بينهما، وابتعاد منهما عن الجمود الفكري الذي يُوقِع حتما في فخ التعصب المذهبي المقيت، بل ونرى أيضا أن الاهتمام المتبادَل بينهما بمصنفات بعضهما يوحي بوجود عقل منفتح كان سببا في الانتقال بين المذهبين، والذي جوّزه كثير من علماء الطَّرَفين كما تقدّم بيانه.

III- الخلاصة والنتائج:

يتضح لنا من خلال ما تقدّم ذِكره أنّ مِصر وبلاد الشام احتضنتا المذهبين المالكي والحنبلي خلال العصر المملوكي، وأن قنوات التواصل والانسجام والتوافق بينهما تعدّدت وتنوّعت.

أثبت البحث وجود مؤسّسات علمية مشتركة جمعت بين المذهبين، ولم تذكر المصادر حدوث صراعات مذهبية بينهما، بل شهدت عمليات تعليمية ساهمت في رُقي الفكر المنفتح المفضي إلى تقبُّل كل طرف منهما للآخر، بل والثناء على بعضهم البعض، والاعتراف المتبَادل بمكانة علماء المذهب عند الطرف الآخر.

وتجلّت أيضا تلك التوافقات بين المالكية والحنابلة من خلال الانفتاح على بعضهما البعض كالمشيَخة والتلمذة، ما سهّل عملية الانتقال والتحوّل المذهبي بينهما بسهولة ويُسر.

كما نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى أنّ ما ذكرناه من تقاربٍ وانفتاحٍ بين المذهبين هو الأصل الأصيل في التعامل بين المذاهب السُّنية، والنموذج الراقي الذي ينبغي أن يُعمّم على بقية المذاهب.

– المراجع :

1. ابن بدران، عبد القادر الدمشقي. (1985م). منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (ط.02). بيروت: المكتب الإسلامي.
2. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي. (1409هـ). مناقب الإمام أحمد (ط.02). مصر: دار هجر.
3. ابن الشحنة، أبو الفضل محمد الحنفي. (1404هـ/1984م). الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب. سورية: دار الكتاب العربي.
4. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي. (1413هـ/1992م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ط.01). بيروت: دار الكتب العلمية.
5. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي. (1985م). المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (2006م). تفضيل مذهب الإمام مالك وأهل المدينة وصحة أصوله. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
7. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1416هـ/1995م). مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
8. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشافعي. (1392هـ/ 1972م). الدرر الكامنة

في أعيان المائة الثامنة. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
9. ابن حنبل، أحمد. (1421هـ/2001م). مُسند الإمام أحمد بن حنبل (ط.01). بيروت: مؤسسة الرسالة.
10. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الحنبلي. (1425هـ). ذيل طبقات الحنابلة (ط.01). الرياض: مكتبة العبيكان.
11. ابن شاس، جلال الدين عبد الله بن نجم السعدي المالكي. (1423هـ/2003م). عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (ط.01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
12. ابن شداد، عز الدين أبو عبد الله محمد بن علي الأنصاري. (1991م). الأعلاق الخطيرة في ذِكر أمراء الشام والجزيرة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
13. ابن فرحون. إبراهيم بن علي اليعمري المالكي. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.
14. ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر أحمد الأسدي. (1994م). تاريخ ابن قاضي شهبة. قبرص ودمشق: طباعة مشتركة بين المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، والجفان والجابي للطباعة والنشر بقبرص.
15. ابن ناصر الدين، محمد بن أبي بكر الدمشقي الشافعي. (1411هـ/1991م). الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر (ط.03). بيروت: المكتب الإسلامي.
16. التركي، عبد الله بن عبد المحسن. (1423هـ/2002م). المذهب الحنبلي– دراسة في تاريخه وسماته وأشهر وأعلامه ومؤلفاته–(ط.01). بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.
17. تيمور، أحمد باشا. (1421هـ/1996م). المذاهب الفقهية الأربعة (ط.01). القاهرة: دار الآفاق العربية.
18. حاجي، خليفة. (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بغداد: مكتبة المثنى.
19. الحنبلي، أحمد بن إبراهيم. (1415هـ/1996م). شفاء القلوب في مناقب بني أيوب. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
20. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. بيروت: دار الفكر.
21. الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم. (1404هـ/1983م). الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف (ط.02). بيروت: دار النفائس.
22. الزركلي، خير الدين. (ماي2002م). الأعلام (ط.15). بيروت: دار العلم للملايين، بيروت.
23. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1418هـ/1998م). الكشاف –وبحاشيته الانتصاف لابن المنير– (ط.01). السعودية: مكتبة العبيكان.
24. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
25. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (1414هـ/1993م). التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (ط.01). بيروت: دار الكتب العلمية.
26. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (1413هـ/1993م). معيد النعم ومبيد النقم (ط.02). القاهرة: مكتبة الخانجي.

27. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (1413هـ). طبقات الشافعية الكبرى (ط02). مصر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
28. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر. (1387هـ/1967م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ط.01). مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
29. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (1418هـ/1998م). أعيان العصر وأعوان النصر(ط.01). بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
30. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (1420هـ/ 2000م). الوافي بالوفيات. بيروت: دار إحياء التراث.
31. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. (1417هـ/1997م). شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن (ط.01). مكة المكرمة – الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز.
32. عباسي، محمد عيد. (1406هـ/1986م). بدعة التعصب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين (ط.02). عمان: المكتبة الإسلامية.
33. العليمي، مجير الدين أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد. (1420هـ/1999م). الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. عمان: مكتبة دنديس.
34. الفاكهاني، تاج الدين. (1428هـ/2007م). المنهج المبين في شرح الأربعين (ط.01). السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع.
35. فكري، أحمد. (1969م). مساجد القاهرة ومدارسها. مصر: دار المعارف.
36. القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى الأندلسي المالكي. (1965م). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (ط.01). المغرب: مطبعة فضالة.
37. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. (1994م). الذخيرة (ط.01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
38. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. الفروق أو انوار البروق في أنوار الفروق، بيروت: عالم الكتاب.
39. القلقشندي، أحمد بن علي. (1987م). صبح الأعشى في صناعة الإنشا (ط.01). دمشق: دار الفكر.
40. كبير علال، خالد. (2003م). الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي. أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر-02- أبو القاسم سعد الله، الجزائر.
41. محمد، أبو زهرة. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية. القاهرة: دار الفكر العربية.
42. المقريزي، أبو العباس تقي الدين. (1418هـ/1997م). السلوك لمعرفة دول الملوك (ط.01). بيروت: دار الكتب العلمية.
43. المقريزي، أبو العباس تقي الدين. (1998م). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية (ط.01). القاهرة: مكتبة مدبولي.
44. الوكيلي، الصغير بن عبد السلام. (1417هـ/1996م). الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.